بعد أن بلغ أدنى مستوى أمام الدولار في عامين ونصف

«بيتك للأبحاث»: الإسترليني مرشح للهبوط على المدى القريب

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن يشهد الجنيه الاسترليني هبوطا جديدا بعد أن بلغ أدنى مستوى له في عامين ونصف أمام الدولار مؤخرا، حيث يعكس ذلك بعض الفوائد على الاقتصاد البريطاني من خلال زيادة القدرة التصديرية إلا انه يزيد الضغط على عوامل التضخم ويقلص فرص النمو الاقتصادي.. وفيما يلي التفاصيل

كانت قيمة الجنيه الاسترليني قد انخفضت بصورة جوهرية مقابل اليورو منذ نهاية يوليو 2012، ومقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام. وبلغ سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار 1.4884 في 7 مارس 2013، وهو المستوى الأقل في عامين ونصف العام قبل أن يغلق الأسبوع عند 1.4922.

وبصورة مماثلة، انخفض الجنيه الاسترليني أيضا بشكل حاد مقابل اليورو منذ بداية العام، حيث تراجع الجنيه الاسترليني بمقدار 6 في المئة مقابل اليورو من أعلى مستوى 1.2325 والذي سجله بتاريخ 1 يناير 2013 ليهبط إلى 1.1584 في 1 فبراير 2013 قبل أن ينتعش بنسبة 1.5 في المئة في الأسبوع الأول من فبراير 2013. ثم انخفضت قيمة العملة لاحقا لذلك التاريخ بمقدار 1.8 في المئة.

وقد ساهمت العديد من العوامل في هذا الضعف للجنيه الاسترليني، من بينها: 1 – توقع المزيد من سياسة التيسير النقدي 2 – ضعف التوقعات الاقتصادية على المدى القريب 3 – اختلاف مواقف السياسة النقدية بين البنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا «البنك المركزي البريطاني» 4 – زيادة جاذبية بعض العملات البديلة.

وهناك مجال أمام المزيد من الانخفاض في قيمة الجنيه الاسترليني على المدى القريب، وإننا نتوقع أن يتراوح سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي من 1.42 إلى 1.4، وأن يتراوح سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل اليورو من 1.08 إلى 1.1 بنهاية النصف الأول من 2013. ومن العوامل التي قد تساعد في انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني أمام الدولار، عودة مخاوف حل منطقة اليورو وكذلك حدوث المزيد من الانخفاض في التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال حدوث المزيد من التيسير الكمي من جانب بنك انجلترا قد يؤدي إلى زيادة حدة إضعاف الجنيه، كما يمكن أيضا أن يؤدي انخفاض قيمة الجنيه إلى تفاقم تدفقات رؤوس أموال مستثمري المحافظ الأجنبية إلى خارج بريطانيا بعد إعلان وكالة موديز خفضها لتصنيف بريطانيا.

وقد يؤدي ضعف قيمة الجنيه إلى تحسن القدرة التنافسية في المملكة المتحدة وإعطاء دفعة للقطاع الصناعي والصناعات الأخرى الموجهة نحو التصدير.

وكما في ديسمبر 2012، شكلت الصادرات من بريطانيا إلى منطقة اليورو نحو 43.2 في المئة، بينما شكلت الصادرات إلى الدول خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الولايات المتحدة فقط 48.5 في المئة من إجمالي الصادرات.

وبالنظر إلى أن قيمة الجنيه قد انخفضت بشكل ملحوظ مقابل اليورو والدولار، وهما من أكبر الأسواق التصديرية لبريطانيا، فإن هذا يمكن أن يساعد على دعم تقدم الاقتصاد من خلال زيادة الأنشطة التجارية.

وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار الواردات، وهذا قد يمثل ضغطا على المستهلكين حيث سيواصل التضخم معدلاته المرتفعة مما يؤثر بالتالي على ثقة المستهلك. ويشكل الإنفاق الاستهلاكي نحو 63 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة.

وفي حالة عدم وجود ارتفاع ملموس في الأجور الحقيقية مدعوما بزيادة الإنتاج، فإننا نرى أن الإنفاق الاستهلاكي سيظل ضعيفا نتيجة لاستمرار حدة التضخم. وانخفضت الأجور بنسبة 4.5 في المئة في المملكة المتحدة في الفترة ما بين عامي 2007 و2011 وذلك عند أخذ التضخم في الاعتبار.

وبعد تدفق العديد من الأخبار الاقتصادية غير المواتية مثل ضعف بيانات مؤشر مديري المشتريات ومؤشرات قطاع البناء والتشييد، فإننا نخفض من توقعاتنا لنمو الاقتصاد البريطاني ليصل إلى نسبة 0.8 في المئة في 2013، مقارنة بتوقعاتنا السابقة والتي كانت عند 1 في المئة لنفس العام.

وانخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بصورة كبيرة مقابل اليورو منذ نهاية يوليو 2012، ومقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام.

وبعكس انخفاض قيمة الإسترليني مقابل الدولار بصورة كبيرة الفرق في الأداء الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبالتالي يعكس أيضا الموقف الأكثر تكيفا مع السياسة النقدية التي يتوقع أن يتبناها بنك انجلترا مقارنة بالاحتياطي الفيدرالي.

وهبط سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار قبيل اجتماع لجنة السياسة النقدية المنعقد في 7 مارس 2013 وسط حالة من الترقب الحذر نتيجة لاحتمالية قيام البنك المركزي باتخاذ إجراء من شأنه أن يدعم الاقتصاد البريطاني المتباطئ.

ويقبع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار دون المستوى 1.5، إلا أنه ارتفع من أدنى مستوى له في عامين ليغلق الأسبوع عند 1.4922 مع خسائر منذ بداية السنة وحتى تاريخ الاغلاق بنسبة 8.8 في المئة. وكان الجنيه الاسترليني قد عزز من سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 4.4 في المئة خلال العام السابق.

ولم تكن هناك مفاجآت من قبل بنك انجلترا خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية الذي عقد يوم 7 مارس 2013، حيث ظلت أسعار الفائدة ومستويات شراء الأصول عند مستوياتها الحالية وهي 0.5 في المئة و375 مليار جنيه استرليني، على التوالي.

وقد توقع المحللون في وقت سابق قيام البنك المركزي بتوسيع برنامج التحفيز للمساعدة في الحيلولة دون سقوط الاقتصاد في الركود مرة أخرى، يذكر أن الاقتصاد البريطاني خرج من الركود الاقتصادي فقط في الربع الثالث من العام الماضي 2012.

ويواصل الإسترليني تقديم أقل مستويات الانخفاض؛ حيث يتم تداوله أقل من متوسط القناة الهبوطية كما هو موضح في الرسم البياني اليومي، في حين يقع مؤشر القوة النسبية في منطقة ذروة البيع.

واستمر كل من EMA20 و EMA50 في البقاء دون نطاق EMA200 للمدى الطويل، الأمر الذي يعزز من الاتجاه الهبوطي. ومع ذلك، لا يستبعد حدوث ارتداد تقني للاتجاه النزولي مع مستهدف مباشر يتراوح بين 1.5075 إلى 1.5085 دولار.

ويوضح الرسم البياني للأداء الشهري للجنيه الاسترليني وتيرة هبوط أكثر تشاؤما، وبدأت وتيرة الاتجاه النزولي «والتي بدأت في منتصف عام 2008 من مستوى 1.2 دولار» التجميع منذ بداية 2009 حتى يناير 2013 مما عمل على تكوين نموذج تجميع متماثل قبل أن ينعكس من 1.6276. وقد كسر هذا على نحو فعال الطرف الأدنى من نموذج التجميع المتماثل عند 1.5625 ووضع بذلك اتجاه لوتيرة الهبوط.

قد يؤدي ضعف قيمة الجنيه إلى تحسن القدرة التنافسية في المملكة المتحدة وإعطاء دفعة للقطاع الصناعي والصناعات الأخرى الموجهة نحو التصدير. وكما في ديسمبر 2012، شكلت الصادرات من بريطانيا إلى منطقة اليورو نحو 43.2 في المئة، بينما شكلت الصادرات إلى الدول خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الولايات المتحدة فقط 48.5 في المئة من إجمالي الصادرات.

وبالنظر إلى أن قيمة الجنيه قد انخفضت بشكل ملحوظ مقابل اليورو والدولار، وهما من أكبر الأسواق التصديرية لبريطانيا، فإن هذا يمكن أن يساعد على دعم تقدم الاقتصاد من خلال زيادة الأنشطة التجارية.

مؤشرات أداء الجنيه الاسترليني

أداء الجنيه في مارس

توقعات بنمو الاقتصاد البريطاني بوتيرة أقل

قال تقرير «بيتك» انه رغم أن ضعف الجنيه الاسترليني قد ينتج عنه زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي، وهذا قد يمثل ضغطا على المستهلك حيث سيواصل التضخم معدلاته المرتفعة مما يؤثر بالتالي على ثقة المستهلك مما سيكون يكون له عواقب سلبية على الإنفاق الاستهلاكي، والذي يشكل نمو 63 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فإننا نتوقع أن ينمو الاقتصاد البريطاني بوتيرة أقل بمعدل 0.8 في المئة في 2013، مقارنة بتوقعاتنا السابقة والتي كانت عند 1 في المئة من 0.2 - في المئة سجل في عام 2012.

قطر تحقق أول كشف جديد للغاز في أكثر من 40 عاما

الدوحة – «رويترز»: قال وزير الطاقة القطري أمس إن قطر اكتشفت حقلا بحريا صغيرا يحوي نحو 2.5 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي في أول كشف من نوعه للبلد العربي الخليجي منذ عام 1971.

وأبلغ الوزير محمد السادة مؤتمرا صحافيا في الدوحة أن الكشف تم في الرقعة البحرية 4 – شمال قرب حقل الشمال القطري العملاق وقام به كونسورتيوم يضم فينترشال الألمانية وميتسوي اليابانية.

محمد السادة

وحقل الشمال القطري هو أضخم حقل للغاز الخالص في العالم ويحوي نحو 900 تريليون قدم مكعبة في حين لا يشكل الحقل الجديد سوى 0.28 في المئة من الاحتياطيات المؤكدة للبلاد.

وقال السادة إن حجم الحقل ضئيل قياسا إلى حقل الشمال لكنه يؤكد التزام قطر بمواصلة التنقيب مضيفا أن أنشطة التنقيب تشمل ست رقع حاليا وأنه يجري تكثيف العمليات.

وقال إن من بين الخيارات المطروحة استخدام الغاز بأحد المنشآت القائمة وهو ما سيجعل المشروع عالي الربحية.

وبحسب أحدث مراجعة إحصائية من بي.بي بلغت احتياطيات الغاز المؤكدة لقطر 884.5 تريليون قدم مكعبة أي نحو 12 في المئة من الإجمالي العالمي في نهاية 2011.

«البنك الدولي» اجتمع مع الرؤساء في القطاع الخاص بمقر «الشركات الاستثمارية»

جانب من الاجتماع

اجتمع البنك الدولي مع عدد من الرؤساء التنفيذيين والمعنيين في القطاع الخاص بمقر اتحاد الشركات الاستثمارية ممثلين وذلك لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص في دولة الكويت، وقد كان الاجتماع مثمر، وتم التعرض إلى العديد من النقاط والتحديات التي لا بد من إيجاد حلول لها فيما إذا أراد لهذا القطاع الخاص أن يأخذ دوره في العملية التنموية للاقتصاد.

مؤسسة النقد تلزم البنوك بفتح «الحسابات» دون النظر للرصيد

من المنتظر أن تعلن مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» عن قرارات جديدة تنظم العلاقة ما بين البنوك المحلية وعملائها، وتتضمن القرارات التي سيتم تعميمها على البنوك المحلية على بنود تنتصر فيها المؤسسة للمستهلك وتعيد صياغة العلاقة بين البنوك وعملائها وفق رؤية شمولية على اعتبار أنها كانت تتم وفق منهجية البنك الخاصة ودون مراعاة للتفاوت في قدرات الأفراد المالية.

ووفق التنظيم الجديد تجبر «ساما» البنوك على فتح الحسابات الجارية مجانا مع ضمان استمرارها بغض النظر عن الرصيد المتوافر بها، كما تلتزم البنوك بإصدار وتجديد بطاقات الصراف الآلي مجانا وفي حال التلف والفقدان يتم إصدارها بالمجان أيضا حتى انتهاء صلاحية البطاقة ويحق للبنك في حالة أي إصدار بعد ذلك أن يتحصل على رسوم لا تزيد عن 30 ريالا.

كما حدد القرار السحب النقدي خارج الشبكة الخليجية ب 25 ريالا والاستفسار عن الرصيد من خارج المملكة ب2.5 ريال، فيما أكدت المؤسسة على مجانية إصدار كشف الحساب الشهري من خلال البريد السعودي العادي او البريد الإلكتروني، في حين يحق للبنك الحصول على رسم قدره عشرة ريالات عن إصدار كشف حساب للشهر الجاري عن طريق الفرع، و20 ريالا لكشف الحساب إلى خمس سنوات، و30 ريالا لكشف الحساب عن أكثر من خمس سنوات.

ويلزم القرار البنوك بإصدار دفتر الشيكات بالمجان عن 25 شيكا وبعد ذلك يجوز للبنك تحصيل تعرفة بحد أقصى 10 ريالات لكل دفتر شيكات، وحدد القرار رسوم إصدار الشيك المصرفي ب10 ريالات، وطلب نسخة لشيك تاريخ صرفه أقل من سنة ب10 ريالات، وطلب نسخة شيك تاريخ صرفه يزيد عن سنة ب20 ريالا.

وبحسب القرار فإن البنوك ملزمة من خلال خدماتها الإلكترونية «الانترنت والهاتف المصرفي والصراف الآلي» بتقديم كشف الحساب الإلكتروني مجانا، والتحويل من حساب لآخر داخل البنك بالمجان، وفي حال تنفيذ العميل لحوالة تصل إلى المستفيد في اليوم نفسه يجوز تحصيل تعرفة بحد أقصى 25 ريالا.

لإنعاش الاقتصاد من العجز المالي والجاري الذي يهدد بانخفاض التصنيف الائتماني

«الكويتية - الصينية»: الهند تنظر إلى زيادة المصروفات العامة بنسبة 16 في المئة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية لا يزال الاقتصاد الهندي الذي يعاني من العجز المزدوج، يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث واصل التباطؤ من معدل نمو 5.3 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2012، إلى معدل نمو أقل من المتوقع حيث بلغ 4.5 في المئة على أساس سنوي في الربع الأخير من 2012.

ويعود التباطؤ بشكل أساسي إلى ضعف قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة. ويتبين ضعف القطاع الصناعي من خلال مقياس الإنتاج الصناعي، حيث تعادل الصناعة ثلاثة أرباع الإنتاج الإجمالي. وعلى عكس المتوقع، شهد الإنتاج الصناعي تقلصا للمرة الثانية على التوالي في ديسمبر، حيث انكمش بمعدل 0.6 في المئة.

وتابع التقرير تستمر أرباح القطاع الصناعي بالتقلص بسبب ضعف الاستهلاك المحلي، والاستثمار، ومعدل الصادرات، مما يؤدي إلى انخفاض السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وهذا بدوره يسبب ضعفا في قطاع التعدين، حيث أن انخفاض النشاط الصناعي يؤدي إلى خفض الطلب على السلع.

ولا يزوال الاستهلاك المحلي ضعيفا بسبب معدلات التضخم العالية التي تخفض القدرة الشرائية. وقد أثر العجز المالي المتزايد بشكل سلبي على الدرجة الاستثمارية في لتصنيف الائتماني للهند، مما أضعف من الاستثمار الأجنبي. وتنخفض الاستثمارات كذلك بسبب أزمة الديون في أوروبا، الشريك التجاري المهم للهند.

ومن غير المحتمل أن تشهد الصادرات تحسناً قريباً، حيث من المتوقع أن تسجل منطقة اليورو تقلصا آخراً هذا العام، إلا أننا قد نرى تحسناً في مساهمة الحكومة في النمو خلال الأشهر القادمة، بعد الإعلان عن ذلك في الاجتماع السنوي للجنة الموازنة في الشهر الجاري.

وأضاف يمكننا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدّلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة.

وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، حيث تقيسه لجنة الإحصاء المركزي، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات.

مؤشر الناتج المحلي للهند

ويبيّن الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات، وقد كان الاستثمار هو محرك النمو الهندي الأكبر حجماً منذ 2003.

وبالنظر إلى حجم التطوير في البنية التحتية التي تحتاجه الهند، يعتبر الاستثمار بغاية الأهمية. كما يلعب الاستهلاك الخاص دوراً مهماً في دولة مثل الهند التي تعتمد على قطاع الخدمات مما يجعلها تعتمد على اقتصادها المحلي أكثر من غيرها من دول آسيا.

أرباح القطاع الصناعي استمرت بالتقلص

وأشار التقرير قد شهد معدل النمو الهندي تباطؤاً مستمراً منذ منتصف العام الماضي ومن المحتمل أن يسجل الاقتصاد نمواً يبلغ 5 في المئة للسنة المالية التي تنتهي هذا الشهر، وهو معدل أقل بكثير من المعدل المتوقع في موازنة العام الماضي والبالغ 7.6 في المئة.

ويرسل انخفاض النمو رسالة واضحة للحكومة، مفادها أن الوقت لا يسمح بوقفات الرضا عن الذات، حتى بعد أن خفض البنك المركزي الهندي من سعر الفائدة في شهر يناير. ومنذ سبتمبر 2012، كثفت الحكومة جهودها نحو دعم النمو الاقتصادي، حيث سهلت القيود على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل مبيعات التجزئة، والطيران المدني، والتأمين، كما رفعت من سعر النفط في محاولة لتقليل مصروفات الدعم وتخفيض العجز المالي، إلا أنه لا يزال هناك مجال للتحسن.

وبعض العقبات التي تعيق الإنتاجية هي عدم كفاءة الحكومة في التعامل مع ضعف البنية التحتية والقيود على السياسات الحكومية مثل التأخير في تقديم الموافقات بشأن المشاريع المتعلقة بالبيئة، ومنح حقوق ملكية الأراضي بهدف إقامة المشاريع. وتبعا لذلك، وللضغوط الكبيرة التي مر بها وزير المالية الهندي، تشيداماراام، لتسليم خطة موازنة تركز على النمو للسنة المالية القادمة، أعلن عن مفاجأة ارتفاع في المصروفات العامة يبلغ 16 في المئة، بهدف تنشيط الاقتصاد، وذلك خلال اجتماع لجنة الموازنة الشهر الماضي.

كما وعد الوزير بالعمل على تخفيض العجز المالي من 5.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام، إلى 4.6 في المئة في السنة المالية القادمة التي تبدأ في 1 أبريل، عن طريق فرض ضرائب جديدة على الأغنياء وعلى الشركات الكبيرة.